المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

دراسة تطبيقية علي – المصرف الزراعي – مصرف الجمهورية

د. حسني رمضان الشتيوي د. عمر حسين ابوخشيم أ. عبد الناصر مسعود تنتوش

كلية الاقتصاد.جامعة طرابلس كلية الاقتصاد. جامعة طرابلس المعهد العالي للمهن الشاملة الزهراء

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصرف الزراعي ومصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استقراء اراء عينة الدراسة المتمثلة في قسم الائتمان. ولجمع البيانات الأولية لهذه الدراستم تصميم استبانة ذات (6) محاور لهذا الغرض ووزعت على عينة الدراسة في حين تم استخدام الاسلوبالاحصائي ((One Sample T – test وذلك للاجابة علي تساؤلات الدراسة. وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها ان المصرف يأخذ الدروس المستفادة من تجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة،وان المصرف ليس لديه خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة :

أن المشروعات الصغرى والمتوسطة لها دور بارز في زيادة النشاط الاقتصادي من خلال زيادة النمو الاقتصادي وزيادة في مصادر الدخل وتوفير فرص العمل ومن تم خفض نسبة البطالة، كما أن للمشروعات الصغرية والمتوسطة دور هام في إصلاح تركيبة الصناعات التحويلية من خلال خلق فرص عمل للشباب وخريجي الجامعات بصفة خاصة وتنوع في القدرات الإنتاجية لمختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وخلق التكامل بينها ، كما تساهم المشروعات الصغرية والمتوسطة في زيادة المدخرات وبالتالي تؤدي الي تحقيق العدالة في التنمية وتحسين مستوى دخل الفردالأمر الذي يؤدي إلي الرفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، كذلك يؤدي برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلي الرفع من الناتج المحلي وبالتالي إلي تخفيض الواردات والرفع من الصادرات

الكلمات الدالة (المعوقات ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة)

إشكالية الدراسة: إن المشروعات الصغرية والمتوسطة تعتبر من ضمن القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في أغلب دول العالم وكذلك الهيئات الدولية والإقليمية والباحثون في ظل التغيرات والتحولات التي تحدث في الاقتصاديات العالمية وذلك لما لها من دور اساسي في الإنتاج والتشغيل وزيادة الدخل بالإضافة إلي عمليه الابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة علي مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول ، لقد أصبح من المؤكد اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمارات في المؤسسات الصغرية والمتوسطة وذلك لدورها الهام في تنمية وتطوير الاقتصاد ، نظرا لما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في خفض البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

ان العديد من دول العالم المتقدم والدول النامية خصوصا الدول النامية التي تعمل على تطوير وتحسين اقتصادها تركز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا التركيز لا يأتي من فراغ، بل من أجل تحسين اقتصادها وتطوير بنيتها التحتية وتقليل أو القضاء على نسبة البطالة وتقليص نسبة الجريمة التي تعانى منها معظم الدول النامية نتيجة لعدم ادارة الموارد المالية والإدارية بالطريقة التي تمكنها من انجاز أهدافها بطريقة منظمة وذات جدوى على المدى القصير والطويل

من هنا يظهر لنا علي ضرورة تركيز الدولة الليبية خصوصا في الوقت الراهن التي تمر بها الدولة على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. نحن نعلم أن الدولة في أطار أيجاد حلول سريعة وذات جدوى على المدى القصير والطويل لحل مشكلة البطالة وبناء أرضية قوية لتحسين الاقتصاد الليبي ، فإذا استشهدنا بالدول العربية التى استخدمت هذا البرنامج وتمسكها به فخير مثال على ذلك دولة الإمارات وقطر والأردن ومصر. هذه الدول وخصوصا قطر والأمارات استطاعت تحقيق مردودات من هذه المشروعات وأصبحت رائده فى هذا المجال وتملك خبرة لايستهان بها فى أنشاء ودعم وتطوير مثل هذه المشروعات.

أن أهمية التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تستند إلى الدور المتنامي لهذا النوع من المشروعات في دعم الاقتصاد الوطني ، وأن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني يجعل من البيئة الليبية بيئة مميزة لمثل هذا النوع من الدارسات ، الأمر الذي يجعل دارسة تمويل المشروعات الصغرية والمتوسطة في البيئة الليبية إضافة هامة للمعرفة الحالية في مجال التمويل (بوفرنه ، 2006)

وقد وجد أن العديد من المشروعات الصغرية والمتوسطة في ليبيا تواجه العديد من المعوقات منها الإدارية كعدم الاهتمام بدارسة الجدوى الاقتصادية والتخطيط وتدنى التنسيق مع الجهات الإشرافية والمعوقات الفنية والتي تتمثل في قلة استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج وضعف عمليات الابتكار وعدم الاهتمام بالصيانة ، والمعوقات التمويلية ، القصور فى توفير الضمانات الكافية للمصارف للحصول علي الائتمان ، كثرة الإجراءات الإدارية المطلوبة للحصول علي التمويل (مفتاح ،2008)

ويمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي :

ماهي الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

أسئلة الدراسة :

1- هل للمصرف لديه معرفة كافية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
2- هل هناك معوقات خارجية امام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟
3- هل هناك معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
4- هل هناك اوجه قصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصرف لها؟

5–هل يوجد عقبات سياسية واجتماعية وثقافية ؟

أهداف الدراسة:

بناء على صياغة مشكلة البحث فإن هذه الدارسة تهدف إلى :

. التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المختلفة

. التعرف على المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المصارف

. محاولة التعرف على الحلول والمعالجات لهذه المعوقات إن وجدت وفقا لوجهة نظر المصارف.

أهمية الدراسة:

1. أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي وقدرتها على خلق الوظائف.

2 أن هذه الدارسة ومن خلال نتائجها وتوصياتها المقترحة قد توفر حلولا وبدائل لمتخذي القرارات الاقتصادية والائتمانية لوضع سياسات وبرامج وإجراءات يمكن من خلالها تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

. منهجية الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها ، أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة (مشكلة الدراسة)، وذلك من خلال مراجعة ما ورد في الدراسات العلمية السابقة، كأساس لبناء اطارها النظري وحصر متغيراتها، ومن ثم استخدم الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية للتعريف بالمعوقات التموينية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تحليل البيانات واستخلاص نتائج وتوصيات الدراسة.

. مجتمع الدارسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين باقسام الائتمان في (المصرف الزراعى – مصرف الجمهورية)

الدراسات السابقة

1–سويكر ’محمد سعدانى سميرة (2022) بعنوان معوقات اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وهدفت الدراسة الى تحليل معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمصارف في ليبيا وتم استخدام المنهج الوصفى التحليلى في الدراسة وتم توزيع عدد(112) صحيفة استبيان على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ببلدية سرت وتوصلت الدراسة الى وجود معوقات تحول دون حصول المشروعات

الصغيرة والمتوسطة على قروض بالمصارف التجارية وأوصت الدراسة بضرورة تحول المصارف نظام التمويل الاسلامى .

2-دراسة أوصيلة، سميرة حسن وعقيل ، جمعة فرحات (2020)بعنوان اثر مغوقات التمويل علي الاداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر النوافذ الاسلامية للمصارف التجارية وهدفت الدراسة الي تسليط الضوء علي المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا والتي تعيق نموها وتطورها ، والتعرف علي اثر المعوقات التمويلية التي تواجه المؤسسات المالية في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي ادائها الاقتصادي وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة مصرف الجمهورية والصحاري في مدينتي الخمس وزليتن وكانت عينة الدراسة 28 موظف واظهرت الدراسة ان هناك معوقات منها قلة عدد الموظفين

3-واصلي،محمد (2020) بعنوان معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا وهدفت الدراسة الي محاولة التعرف علي اهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المجنمع الليبي، وتم في الدراسة اتباع اسلوب منهجية المسح الاجتماعي، وقد تم توزيع الاسنبانة علي ملاك المشروعات الصغيرة المرخص لها في مدينة طبرق ، وجاءت ابرز النتائج في ان اهم المعوقات هي المعوقات التمويلية والتسويقية والثقافية والاجتماعية والتشريعية والفنية

4-دراسة البرانى والوريدى (2019)بعنوان معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا وهدفت الدراسة الى التعرف على المعوقات التي تقف حائلاً دون تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي وثم توريع صحيفة الاستبيان على العاملين بقسم الائتمان بالمصارف التجارية وتوصلت الدراسة الى وجود العديد من المعوقات الاقتصادية والسياسية والمالية والادارية تواجه تمويل المشروعات الصغرى في ليبيا ، وقد أوصت الدراسة على انشاء جسم اؤ هيئة تقوم بضمان ودعم المشروعات الصغرى.

5-دراسة ابوخشيم والمناعى(2015) بعنوان المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في التنمية الاجتماعية وكانت مشكلة الدراسة الى انه توجد العديد ن المشكلات الاقتصادية والادارية والتنظيمية والتى تتمثل في الصعوبات الى تواجه قيام المشروعات الصغرى والمتوسطة من جهة وايضاًوجود هذه المشروعات ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوصلت هده الدراسة الى ان لاتوجد بيئة اعمال وحاضنة مناسبة لهذه المشروعات من اجهزة الدولة المعنية بتدليل الصعاب وازالة المشاكل من خلال دعم هذه المشروعات حتى تستطيع المساهمة في التنمية الاجتماعية وقد قدمت هذه الدراسة العديد من المقترحات والتوصيات التى من شانها ان تدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة ومنها:- العمل على تغيير القيم والاتجاهات بالتخلى عن الوظيفية العامة الحكومية والاقبال على العم الحر و الاتجاه نحو القطاع الخاص وايضاً تقديم التمويل الكافى من خلال تحفيز البنوك على الاقراض بفترات سماح مقبولة واسعار فائدة مميزة وتقديم التدريب الكافى للكوادر العاملة في هذه لمشروعات.

6–دراسة البكورى والبوسيفى(2015) بعنوان النظام الضريبي واثره على الاستثمار على المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث كانت مشكلة الدراسة هل هناك اثر للنظام الضريبي في ليبيا على الاستثمار في المشروعات الصغرى ولمتوسطة ، وصلت الدراسة الى انه لم يتضمن النظام الضربي اعطاء المعاملة التفضيلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة والتى ثم انشاؤها في مناطق معينة بهدف تنمية هذه المناطق وتعميرها وتطويرها وايضاً ضعف الوعى الضريبي لدى المكلفين بدفع الضريبة واهميتها وبثرها الايجابي في الاقتصاد والمجتمع كما اوصت هذه الدراسة بسهيل اجراءات تاسيس وتسجيل المشاريع الاستثمارية واختصار الخطوات البيروقراطية لكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادى ولاوصت الدراسة الى ان تعمل الدولة الليبية على على انشاء المناطق الصناعية باعتبارها من اهم الاساليب لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة :

يختلف تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة من دولة إلى أخرى وذلك بحسب ظروف كل دولة وحجم اقتصادها وبالرغم من ذلك أن أغلب الدول تعتمد على معيار الكمي أو الوصفي أو المعياران معا في تعريفها للمشروعات الصغرى والمتوسطة (شامية: 2016) (عنابه: 2013)

. تهتم المعايير الكمية بتصنيف اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بين الإحجام المختلفة للمشروعاتً مثل حجم العمالة ، وقيمة الأصول ، وحجم المبيعات ، وحجم الاستهلاك السنوي من المواد الخام ، ومقدار القيمة المضافة ، في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المشروعات بصورة موضوعية استناداً إلي عناصر التشغيل الرئيسة مثل نمط الإدارة والتقنية المستخدمة (السهلاوي ، 2001)

مصادر تمويل المشروعاتالصغرى والمتوسطة

تتعدد مصادر التمويل لهذا النوع من المشروعات ويمكن تقسيم تلل المصادر الى:

- التمويل الرسمى: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالمصارف وشركات التامين واسواق راس المال
- التمويل الغير رسمى:وذلك من خلال القنوات التى تعمل في الغالب خارج اطار النظام القانونى الرسمى ،كالاقراض من الاصدقاء ،وكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار وسياعد هذا النوع من التمويل في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لانخفاض قيمة التمويل فيه(الخياط والعيساوى2004)

تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا :

عرف قرار رقم (472)لسنة 2009 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقا) المشروعات الصغرى والمتوسطة على النحو التالي:-

المشروعات المتناهية الصغر : هي المشروعات التي لا تزيد قيمة القرض الواحد فيها على10 د.ل

المشروعات الصغرى : هي المشروعات التي لا تتجاوز قيمة القرض الواحد فيها 000 .1000 د.ل، ولا يزيد عدد العاملين فيها على 25 فردا

المشروعات المتوسطة : هي المشروعات التي تزيد قيمة القرض الواحد فيها على 1000 د.ل ولا تتجاوز قيمة 5000 د.ل، أو يتجاوز عدد العاملين فيها 25 فردا

هذا التعريف يختلف عن تعريف وزارة الصناعة التي تعرف المشروعات الصغرى والمتوسطة على النحو التالي (وزارة الصناعة 2013) :

المشروعات الصناعية الصغيرة (متناهية الصغر) :

هي المشروعات التي لا تزيد قيمة الاصول الثابتة فيها (ألالات والمعدات) على 250 د.ل وعدد العمالة فيها ال يتجاوز 10 أفراد .المشروعات الصناعية الصغرى : هي المشروعات التي تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها (ألالات والمعدات)على 1000 د.ل وعدد العمالة فيها ال يتجاوز 50 فرد.

المشروعات الصناعية المتوسطة : هي المشروعات التي الى تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها (ألالات والمعدات) على 5000 د.ل وعدد العمالة فيها لا تتجاوز 80 فرد.

أهمية المشروعات الصغرية والمتوسطة:

تأتي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مقدرتها على توظيف الأيدي العاملة و استغلال المواد الخام المحلية ، وتقديم السلع الأساسية والخدمات التي يحتاجها المجتمع ، ولذلك اعتبرت العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال ما يلي : (للمعرفة اكثر يمكن الرجوع الي أبو جزر ، 2006 ، أبو الفحم ، 2009 ، البدري،2006 ، السهلاوي ،2001)

1.زيادة الناتج المحلي الإجمالي

2.تخفيض حجم البطالة:

3.زيادة الإيرادات السيادية للدولة

4..تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً وزيادة التكامل الإقليمي

5..تطوير المهارات والخبرات المحلية

6.زيادة حركة الابتكار والتجديد

المعوقات التموينية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

❖ **مقاييس وتصميم أداة الدراسة :**

تم تصميم استمارة استبيان لمعرفة المعوقات التموينية للمشروعات الصغرة والمتوسطة في ليبيا، و قد تم استخدم نوعان من الاسئلة وهي كالتالي :استخدم الباحث مقياس Likert Scaleعلي أساس مقياس مكون من 5 إلي 1 علي النحو التالي :

(1) .إذا كان البند غير موافق تماما. (2)إذا كان البند غير موافق

(3)إذا كان البند محايد. (4)إذا كان البند موافق. (5) إذا كان البند موافق تماما.

قد اشتملت استمارة الاستبيان (6) محاور لمعرفة اهم المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة كما اشتمل على المعلومات الشخصية المتعلقة بالمشاركين في الاجابة علي أسئلة الاستبيان.

❖ **الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:**

تم الحصول على الإجابة عن تساؤلات الدراسة بعد تفريغ الاستبيان على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وقد تم استخدام عدة أساليب لتحليل البيانات .وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

1-النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.

2-اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cranach's) لمعرفة ثبات الاستبيان.

❖ **محاور الاستبانة وعدد فقرات كل محور موضحة في الجدول التالي:**

يبين ذلك :جدول(1) توزيع فقرات الاستبانة على محاورها

المحور	عدد الفقرات
المحور الأول: هل المصرف لديه دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟	4
المحور الثاني :هل هناك معوقات خارجية أمام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	7
المحور الثالث : هل هناك معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟	5
المحور الرابع : ما هي أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل لمصرف لها ؟	7

المحور الخامس: العقبات السياسية والاجتماعية والثقافية	9
المحو السادس : ما مدي اتفاقك مع المقترحات التالية لعلاج معوقات تمويل المصارف للمشروعات الصغرى والمتوسطة	6

❖ **تحديد معدلات الردود:**

قام الباحث بتوزيع (33) استمارة استبيان علي أفراد عينة الدراسة تم الإجابة عنها جميعها وقد كان هناك عدد استمارة 5استمارات تحتوي بيانات غير مكتملة الإجابة علي أسئلة الاستبيان في بعض الأسئلة ليس لها تأثير وبذلك بلغ عدد الاستمارات القابلة للتحلي (33)استمارة استبيان بنسبة 100%.

استمارات موزعة	استمارات فارغة	استمارات قابلة للتحليل
33	**0**	**33**

❖ **صدق وثبات أداة الدراسة:**

يقصد بمعامل الثبات درجة ثبات إجابات المشاركين في حالة تكرار توزيع الاستبيانات عليهم مرة أخري حيث إن هذا التوزيع المتكرر يظهر مدي خلو إجابات المشاركين منهم من تأثير العشوائية بما يعني استقرار نتائج المقياس وقد استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان وقد بلغ معامل الفا كرونباخ (0.80) وتعد هذه النتيجة درجة ثبات مرتفعة تشير إلي مدي التجانس بين فقرات المقياس.

ronbach's Alpha	of Items
.806	8

الارتباط بين محاور الاستبانة:

		محور اول	محور ثاني	محور ثالث	محور رابع	محور خامس	محور سادس
المحور الاول	قيمة معامل الارتباط	1	.308	.141	-.279-	-.201-	.187
	Sig. (2-tailed)		.081	.433	.116	.261	.296
المحور الثاني	Pearson Correlation	.308	1	.515**	.426*	.180	.505**
	Sig. (2-tailed)	.081		.002	.013	.317	.003
المحور الثالث	Pearson Correlation	.141	.515**	1	.225	.535**	.552**
	Sig. (2-tailed)	.433	.002		.208	.001	.001

المحور الرابع	Pearson Correlation	-.279-	.426*	.225	1	.108	.114
	Sig. (2-tailed)	.116	.013	.208		.549	.527
المحور الخامس	Pearson Correlation	-.201-	.180	.535**	.108	1	.076
	Sig. (2-tailed)	.261	.317	.001	.549		.676
المحور السادس	Pearson Correlation	.187	.505**	.552**	.114	.076	1
	Sig. (2-tailed)	.296	.003	.001	.527	.676	

*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من بيانات الجدول السابق الخاص بالارتباط بين المحاور نلاحظ ان:

- الارتباط كان سالبا بين المحور الأول والمحور الرابع، وكلك كان الارتباط بين المحور الأول والرابع سالبا أيضا وها يدل على انه كلما زادت الإجابات الموافقة على أسئلة المحور الأول أدى ذلك الى الإجابة الغير موافقة على أسئلة المحور الرابع.
- معامل الارتباط معنوي موجب بين المحور الثاني وكلا من المحور الثالث والرابع والسادس.
- معامل الارتباط معنوي بين المحوريين الثالث والسادس.

❖ **أولا: تحليل البيانات العامة عن المشاركين:**

1- **حسب اسم المصرف الذي يعمل به:**

المصرف	العدد	النسبة المئوية
مصرف الجمهورية	15	%45.5
المصرف الزراعي	18	%54.5
المجموع الكلي	33	%100.0

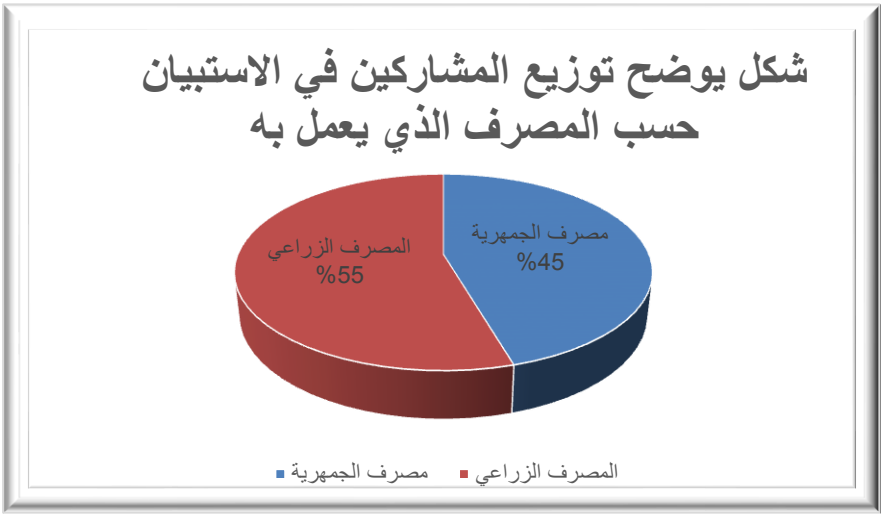

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان كانت الأعلى لمصرف المصرف الزراعي اذا بلغت تقريبا 55% من اجمالي الاستبيانات الموزعة.

2- تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
قل من 5 سنوات	14	%42.4
ن 5 الى 10 سنوات	4	%12.1
كثر من 10 سنوات	15	%45.5
المجموع	33	%100

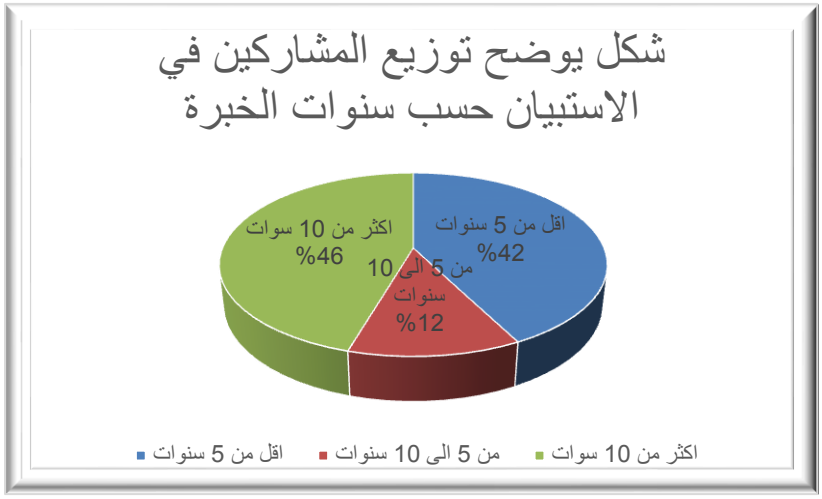

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان حسب سنوات الخبرة كانت الأعلى هي الأكثر من 10 سنوات إذا بلغت 46% من اجمالي الاستبيانات الموزعة وهذا يدل على ان الموظفين ذوي خبرة في مجال العمل.

3- تصنيف المشاركين حسب الوظيفة:

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير إدارة الائتمان	1	%3
رئيس قسم الائتمان	2	%6.1
موظف بقسم الائتمان	30	%90.9
المجموع الكلي	33	%100.0

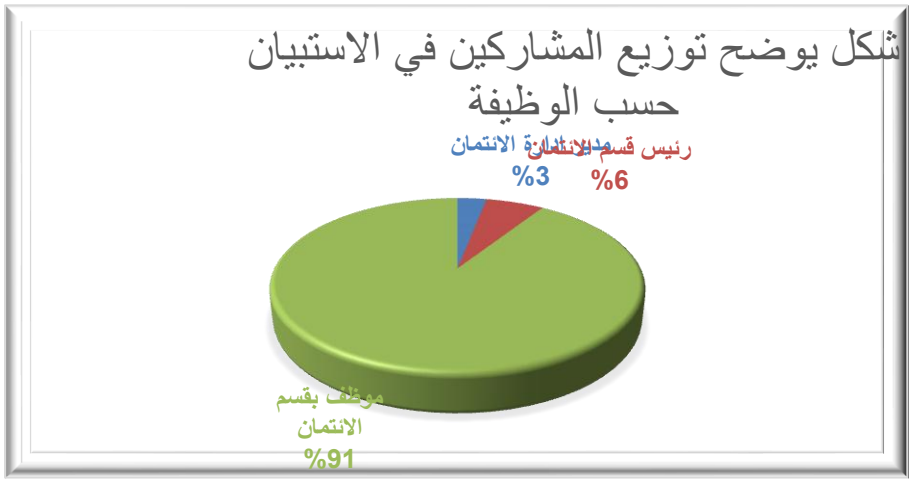

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان الموزعين حسب نوع الوظيفة كانت الأعلى الموظفين بقسم الائتمان اذا بلغت 90.9% من اجمالي الاستبيانات الموزعة وهذا مما يدل على ان اغلب العمل يقع على عاتق الموظفين تحت اشراف رؤساء الأقسام والمدراء.

4- تصنيف المشاركين حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم متوسط محاسبة	5	%15.2
بكالوريوس محاسبة	13	%39.4
مؤهلات اخري	15	%45.5
المجموع الكلي	33	%100.0

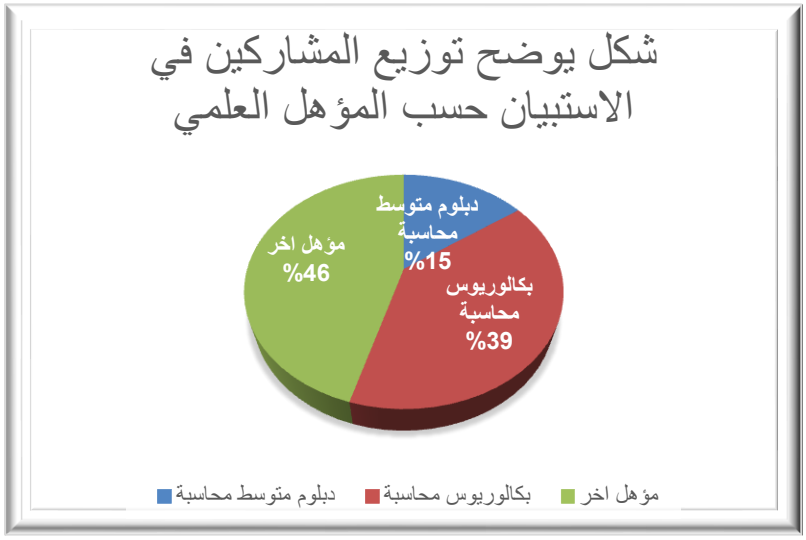

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان الموزعين حسب المؤهل العلمي كانت الأعلى لأصحاب البكالوريوس محاسبة بنسبة 39%وقد توزعت المؤهلات الأخرى الغير مدرجة بالاستبيان بنسبة بلغت الى 46% من اجمالي الاستبيانات الموزعة.

مصرف الجمهورية

❖ **أولا: تحليل البيانات العامة عن المشاركين بمصرف الجمهورية :**

1- تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	9	%60.0
من 5 الى 10 سنوات	4	%26.7
اكثر من 10 سنوات	2	%13.3
المجموع	15	%100

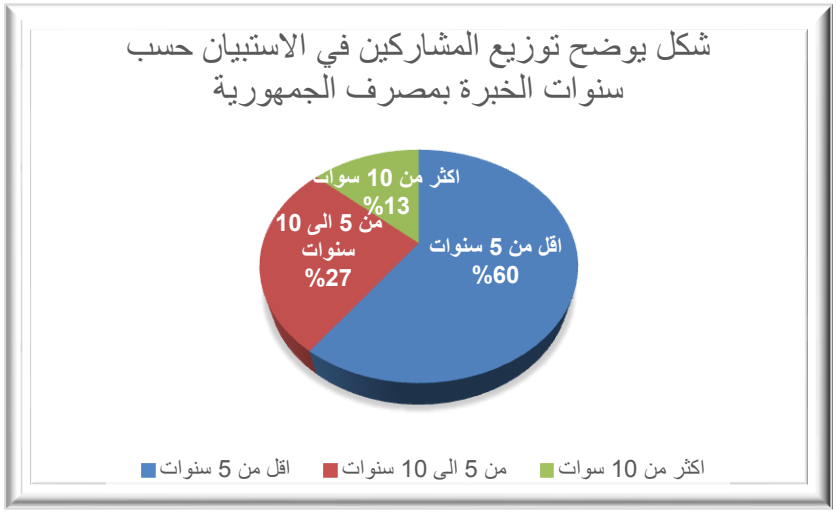

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان حسب سنوات الخبرة كانت الأعلى هي الأقل من 5 سنوات إذا بلغت60 % من اجمالي الاستبيانات الموزعة وهذا يدل على ان الموظفين ذوي خبرة بسيطة في مجال العمل.

2- تصنيف المشاركين حسب الوظيفة:

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
رئيس قسم الائتمان	1	%6.6
موظف بقسم الائتمان	14	%93.3
المجموع الكلي	15	%100.0

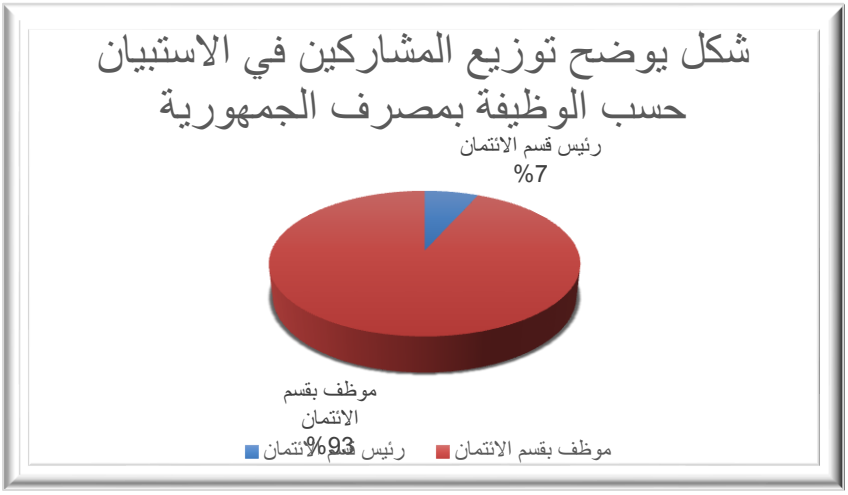

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان الموزعين حسب نوع الوظيفة كانت الأعلى الموظفين بقسم الائتمان اذا بلغت 93.3% من اجمالي الاستبيانات الموزعة وهذا مما يدل على ان اغلب العمل يقع على عاتق الموظفين تحت اشراف رؤساء الأقسام مباشرة.

3- تصنيف المشاركين حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم متوسط محاسبة	3	%20
بكالوريوس محاسبة	6	%40
مؤهلات اخري	6	% 40
المجموع الكلي	15	%100.0

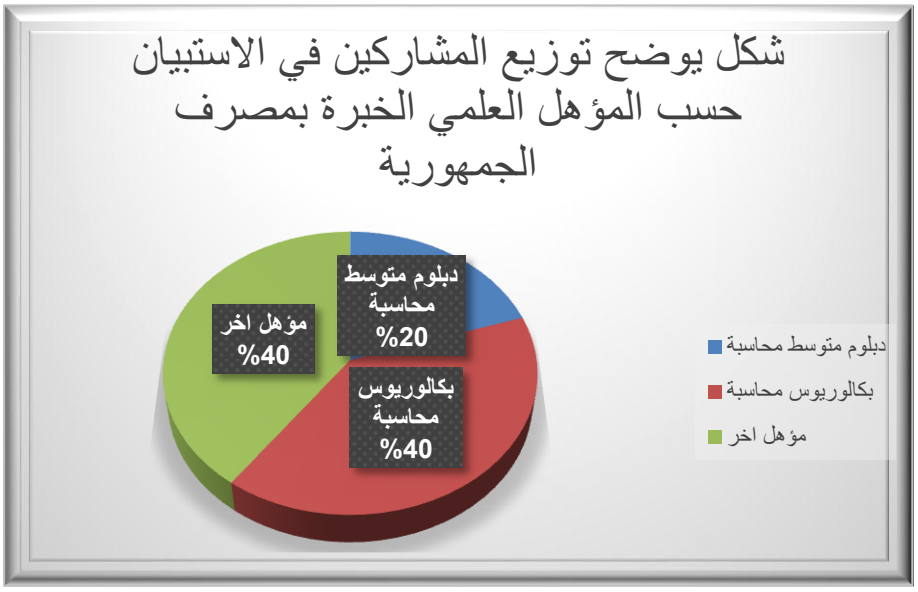

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان الموزعين حسب المؤهل العلمي كانت متساوية بين اصحاب مؤهل بكالوريوس محاسبة وبين أصحاب المؤهلات الاحرى بنسبة 40%وقد بلغت نسبة مؤهل الدبلوم المتوسط محاسبة 20% من اجمالي الاستبيانات الموزعة آي ما يساوي نصف نسبة المؤهلين الاخريين.

❖ **ثانياَ: تحليل اهم الصعوبات التي تواجه مصرف الجمهورية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

- المحور الأول: هل المصرف لديه دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig.)	الترتيب	الإجابة السائدة
1	المصرف علي علم بتعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية وطلبها علي الخدمات المصرفية وفقا لمنظمات التمويل الدولية.	1.6000	0.82808	7.483	.0000	3	لا اتفق تماما
2	المصرف علي علم بأوضاع الخدمات والعمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الدولة في مساندة العمليات المصرفية	2.1333	0.83381	9.909	.0000	2	لا اتفق

	لهذه المشروعات						
3	المصرف لديه خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	1.5333	0.51640	11.500	.0000	4	لا اتفق
4	المصرف يأخذ الدروس المستفادة من تجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.6667	0.97590	10.583	.0000	1	لا اتفق

يتضح من الجدول السابق:

أعلى فقرة في المحور المصرف لديه دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (4) والتي تنص على " المصرف يأخذ الدروس المستفادة من تجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.6667) بانحراف معياري صغير قدره (0.97590) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المصرف يستفيد من التجارب السابقة التي أجريت لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- أدنى فقرة في المحور المصرف لديه دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (3) والتي تنص على " المصرف لديه خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.5333) وانحراف معياري قدره (0.51640) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان المصرف ليس لديه خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولك لا اعلى نسبة إيجابه كانت مع القول انها لا تتفق من الفقرة

- **المحور الثاني:** هل هناك معوقات خارجية أمام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

ت	لفقرة	لمتوسط	لانحراف لمعياري	يمة T	يمة المعنوية (Sig.)	لترتيب	لإجابة لسائدة
1	ضعف الأطرف القانونية المالية للمشروعات الصغيرة المتوسطة وعدم وجود تنظيم داري واضح يحدد الصلاحيات المسئوليات	1.8000	0.67612	10.311	0.000	6	لا اتفق
2	عدم وجود إدارات وهيئات تعمل	2.6667	0.89974	11.479	0.000	2	لا اتفق

	علي تقديم المشورة للمصارف						
3	عدم وجود هيئات حكومية أو ستثمارية تعمل بدور الوسيط الكفيل لقروض المشروعات لصغيرة والمتوسطة.	2.1333	0.83381	9.909	0.000	4	لا اتفق
4	لمعوقات التنظيمية مثل لقوانين واللوائح	2.6000	1.24212	8.107	0.000	3	اتفق
5	لأوضاع السياسية والاقتصادية لدولة	1.8000	1.20712	5.775	0.000	7	لا اتفق
6	ستقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات لدولية المختصة بالمشروعات لصغيرة والمتوسطة	3.2667	0.96115	13.163	0.000	1	محايد
7	وجيهات وتعليمات المصرف لمركزي	1.8000	0.56061	12.435	0.000	5	لا اتفق

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور هناك معوقات خارجية أمام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (6) والتي تنص على " استقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.2667) بانحراف معياري صغير قدره (0.96115) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المصرف يستقطب الدعم الخارجي لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة أي ليس هناك معوقات خارجية امام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات.

-أدنى فقرة في المحور هناك معوقات خارجية أمام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (5) والتي تنص على " الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.8000) وانحراف معياري قدره (1.20712) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الأوضاع السياسية الاقتصادية ليس لها تأثير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: – هل هناك معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ت	**الفقرة**	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig.)	الترتيب	الإجابة السائدة

1	قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف	1.9333	1.33452	5.611	0.000	4	لا اتفق تماما
2	عدم وجود وحدات مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف	2.2667	1.22280	7.179	0.000	2	لا اتفق تماما +لا اتفق
3	ارتفاع تكاليف التقييم والإشراف	2.2000	1.26491	6.736	0.000	3	لا اتفق تماما
4	النظم المالية والرقابية والمحاسبية بالمصرف	2.8667	1.06010	10.473	0.000	1	محايد / اتفق
5	متطلبات الالتزام بتطبيق اتفاقية بازل 2 وعدم قدرة المصرف على تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .	1.6000	0.82808	7.483	0.000	5	لا اتفق تماما

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور هناك معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (4) والتي تنص على " النظم المالية والرقابية والمحاسبية بالمصرف " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.8667) بانحراف معياري صغير قدره (1.06010) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الإجابات كانت المحايدة تتساوي مع التي تتفق في الإجابة.

-أدنى فقرة في المحور هناك معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (5) والتي تنص على " متطلبات الالتزام بتطبيق اتفاقية بازل 2 وعدم قدرة المصرف على تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.6000) وانحراف معياري قدره (0.82808) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان المصرف غير ملتزم بتطبيق اتفاقية بازل وهو غير قادر على تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المحور الرابع: ما هي أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصرف لها ؟

ت	**الفقرة**	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig.)	الترتيب	الإجابة السائدة

1	عدم القدرة علي تقديم ضمانات كافية في مثل هذه المشروعات	1.6667	0.81650	7.906	0.000	7	لا اتفق تماما / لا اتفق
2	عدم القدرة علي تقديم ضمانات كافية في مثل هذه المشروعات	2.4615	0.96742	9.174	0.000	4	لا اتفق
3	عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات	2.8667	0.99043	11.210	0.000	2	محايد
4	عدم القدرة علي التفاوض أثناء التعثر وعدم القدرة علي السداد	2.0000	1.19523	6.481	0.000	6	لا اتفق / اتفق
5	ضعف المراكز المالية لأصحاب هذه المشروعات	2.5333	1.18723	8.264	0.000	3	لا اتفق تماما
6	صعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات	3.0667	1.03280	11.500	0.000	1	اتفق
7	ضعف الهياكل التمويلية لهذه المشروعات	2.3333	1.29099	7.000	0.000	5	لا اتفق

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصرف لها كانت: الفقرة (6) والتي تنص على " صعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.0667) بانحراف معياري قدره (1.03280) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الإجابات كانت تتفق مع ان هذا التساؤل أي وجدو صعوبة في التعامل مع أصحاب هذه المشروعات .

-أدنى فقرة في المحور أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصرف لها كانت: الفقرة (1) والتي تنص على " عدم القدرة علي تقديم ضمانات كافية في مثل هذه المشروعات " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.6667) وانحراف معياري قدره (0.81650) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان اغلب الموظفين غير متفقين مع عدم مقدرة تقديم ضمانات كافية لتمويل هذا المشروعات.

المحور الخامس: العقبات السياسية والاجتماعية والثقافية

ت	**لفقرة**	**لمتوسط**	**لانحراف لمعياري**	يمة T	يمة المعنوية (Sig.)	لترتيب	لإجابة السائدة
1	الانقسام الداخلي للدولة له	1.6667	1.39728	4.620	0.000	7	لا اتفق تماما

	تأثير كبير على عملية التمويل لمشاريع التنمية المستدامة						
2	عدم الثبات في السياسات العامة للدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية تساهم في عدم تمويل مشاريع التنمية المستدامة	1.6667	0.81650	7.906	0.000	8	لا اتفق تماما / لا اتفق
3	يوجد تمييز في المصارف على أساس قبلي وجهوي في منح التمويل بمشاريع التنمية الشاملة	2.2857	0.99449	8.600	0.000	2	لا اتفق
4	عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الامنية التي تشهدها البلاد وماله من اثر سلبي في عملية تمويل مشاريع التنمية المستدامة	2.2667	1.22280	7.179	0.000	4	لا اتفق تماما
5	نتعرض لضغوط من جهات عليا في عملية منح القروض مشاريع التنمية المستدامة لغير مستحقيها	2.8000	1.01419	10.693	0.000	1	محايد
6	عدم تفهم الجهات الخارجية (طالبي التمويل) لقوانين المصارف وقراراته يولد خلافات في التعامل معهم يشكل ضغط على ادارة المصرف	1.6667	0.72375	8.919	0.000	9	لا اتفق تماما
7	تعرض ادارة المصرف ضغوط اجتماعية من الراغبين في الحصول علي قروض الخاصة بمشاريع	2.3333	1.23443	7.321	0.000	3	لا اتفق تماما

	لتنمية المستدامة						
8	لانقسام الداخلي للدولة له تأثير كبير على عملية التمويل مشاريع التنمية المستدامة	2.2667	1.27988	6.859	0.000	5	لا اتفق تماما
9	عدم الثبات في السياسات لعامة للدولة سواء الاقتصادية و الاجتماعية أو السياسية تساهم في عدم تمويل مشاريع لتنمية المستدامة	2.2667	1.43759	6.107	0.000	6	لا اتفق تماما

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور العقبات السياسية والاجتماعية والثقافية كانت: الفقرة (5) والتي تنص على " نتعرض لضغوط من جهات عليا في عملية منح القروض لمشاريع التنمية المستدامة لغير مستحقيها " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.8000) بانحراف معياري صغير قدره (1.01419) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الإجابات كانت محايدة على هذا التساؤل أي ان الموظفين لا يرغبون في الإفصاح وجود ضغطات من عدمها م جهات عليا في عملية منح القروض لتمويل المشروعات الصغيرة او المتوسطة لغير مستحقيها.

-أدنى فقرة في المحور العقبات السياسية والاجتماعية والثقافية كانت: الفقرة (6) والتي تنص على " عدم تفهم الجهات الخارجية (طالبي التمويل) لقوانين المصارف وقراراته يولد خلافات في التعامل معهم ويشكل ضغط على ادارة المصرف " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.6667) وانحراف معياري صغير قدره (0.72375) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان اغلب الموظفين غير متفقين مع عدم وجود انقسامات داخلية تؤثر وتعتبر عقبة سياسية واجتماعية تقف في سبيل تمويل هذه المشروعات.

المحو السادس: ما مدي اتفاقك مع المقترحات التالية لعلاج معوقات تمويل المصارف للمشروعات الصغرى والمتوسطة

ت	**لفقرة**	**لمتوسط**	**لانحراف لمعياري**	يمة T	يمة المعنوية (Sig.)	لترتيب	لإجابة السائدة
1	دريب الموظفين للتخصص ي التعامل مع المشروعات لصغيرة والمتوسطة من حيث راسة الجدوى وفحص الجدارة فحص الحسابات المالية	1.1333	0.35187	12.475	0.000	6	لا اتفق تماما

2	نشاء مركز للمعلومات خاص توفير المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغيرة المتوسطة	1.9333	0.96115	7.790	0.000	3	لا اتفق
3	تطوير مساهمة الدولة والقطاع الخاص لإنشاء هيئات وصناديق تعمل على ضمان لإقراض الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.0667	0.70373	11.374	0.000	2	لا اتفق
4	تطوير الخدمات المصرفية إنشاء وحدات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة	1.4667	0.63994	8.876	0.000	5	لا اتفق تماما
5	مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة المتوسطة	2.2000	1.20712	7.059	0.000	1	لا اتفق
6	الاستعانة بالخبرات الإقليمية والدولية لتطوير أساليب وطرق تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة	1.6000	1.05560	5.870	0.000	4	لا اتفق تماما

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور ما مدي اتفاقك مع المقترحات التالية لعلاج معوقات تمويل المصارف للمشروعات الصغرى والمتوسطة

كانت: الفقرة (5) والتي تنص على " مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة" حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.2000) بانحراف معياري قدره (1.20712) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان أكثر الاجابات لا تتفق مع التساؤل أي ان مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لا تتم بالشكل المناسب الذي يخدم احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

-أدنى فقرة في المحور ما مدي اتفاقك مع المقترحات التالية لعلاج معوقات تمويل المصارف للمشروعات الصغرى والمتوسطة

-كانت: الفقرة (1) والتي تنص على " تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى وفحص الجدارة وفحص الحسابات المالية " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.1333) وانحراف معياري صغير نسبيا قدره (0.35187) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان اغلب الموظفين غير متفقين تماما مع مقترح تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى وفحص الجدارة وفحص الحسابات المالية.

❖ **أهم نتائج الدراسة بالنسبة لمصرف الجمهورية:**

1-ان المصرف يأخذ الدروس المستفادة من تجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2-ان المصرف ليس لديه خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-يعمل المصرف على استقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسط أي ليس هناك معوقات خارجية امام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات.

4-من خلال إجابات الموظفين اتضح ان الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة ليس لها تأثير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5-المصرف غير ملتزم بتطبيق اتفاقية بازل وهو غير قادر على تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6-عدم معرفة ما اذا كانت النظم المالية والرقابية والمحاسبية م ضمن المعوقات وذلك لعدم رغبة عدد كبير من الموظفين في الإجابة عن هذا التساؤل.

7-صعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات.

8-أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصرف عدم القدرة علي تقديم ضمانات كافية في مثل هذه المشروعات.

9-اتضح من العقبات السياسية والاجتماعية والثقافية التعرض لضغوط من جهات عليا في عملية منح القروض لمشاريع التنمية المستدامة لغير مستحقيها.

10-مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لا تتم بالشكل المناسب الذي يخدم احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

11-اغلب الموظفين غير متفقين تماما مع مقترح تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى وفحص الجدارة وفحص الحسابات المالية.

المصـرف الزراعي

4- أولا: تحليل البيانات العامة عن المشاركين بالمصرف الزراعي:

1- تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 الى 10 سنوات	5	%27.8
اكثر من 10 سنوات	13	%72.2
المجموع	18	%100.0

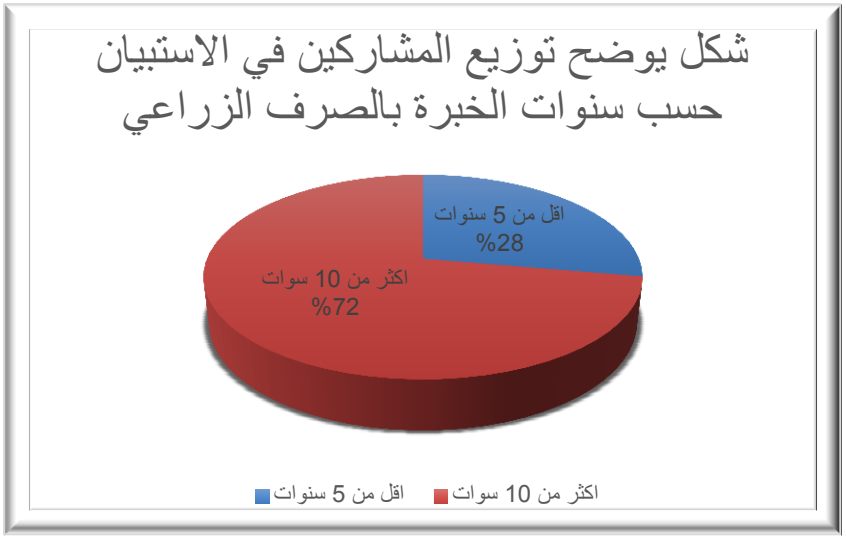

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان حسب سنوات الخبرة كانت الأعلى هي الأكثر من 10 سنوات إذا بلغت 72% من اجمالي الاستبيانات الموزعة وهذا يدل على ان الموظفين ذوي خبرة في مجال العمل.

2- تصنيف المشاركين حسب الوظيفة:

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير ادارة الائتمان	1	%5.6
رئيس قسم الائتمان	1	%5.6
موظف بقسم الائتمان	16	%88.9
المجموع الكلي	18	%100

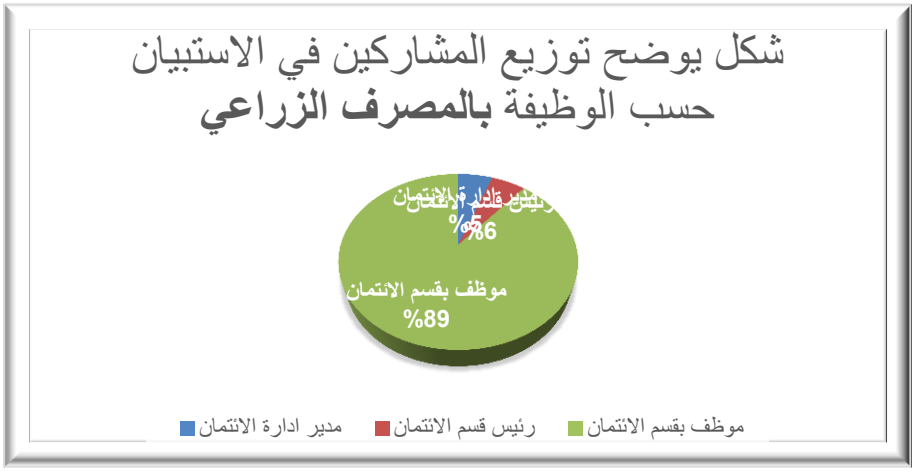

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان الموزعين حسب نوع الوظيفة كانت الأعلى للموظفين بقسم الائتمان اذا بلغت 88.9% من اجمالي الاستبيانات الموزعة وهذا مما يدل على ان اغلب العمل يقع على عاتق الموظفين تحت اشراف رؤساء الأقسام والمدراء.

3- تصنيف المشاركين حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم متوسط محاسبة	2	%11.1
بكالوريوس محاسبة	7	%38.9
مؤهلات اخري	9	%50.0
المجموع الكلي	18	%100.0

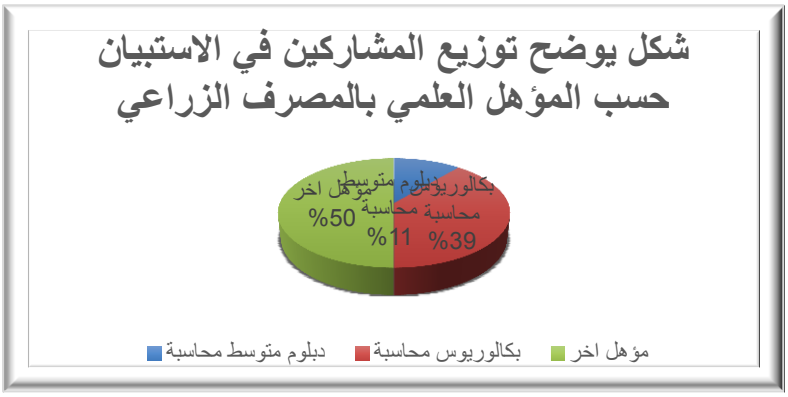

من البيانات المدرجة بالجدول السابق والرسم البياني نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان الموزعين حسب المؤهل العلمي كانت الأعلى لأصحاب المؤهلات الأخرى بالمصرف قد بلغت نسبتها 50 % أي

نصف الموظفين بالإدارة وقد توزعت المؤهلات المتخصصة النصف الأخرى من عدد الموظفين وكانت موزعة كالاتي : 39% من مؤهلات البكالوريوس بينما النسبة الأقل من نصف الموظفين قد بلغت 11% منهم .

❖ **تحليل اهم الصعوبات التي تواجه المصرف الزراعي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

12-المحور الأول : هل المصرف لديه دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig.)	الترتيب	الإجابة السائدة
1	المصرف علي علم بتعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية وطلبها علي الخدمات المصرفية وفقا لمنظمات التمويل الدولية.	1.7222	0.75190	9.718	.0000	4	لا اتفق
2	المصرف علي علم بأوضاع الخدمات والعمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الدولة في مساندة العمليات المصرفية لهذه المشروعات	2.0556	0.72536	12.023	.0000	3	لا اتفق
3	المصرف لديه خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.6667	1.08465	10.431	.0000	2	لا اتفق
4	المصرف يأخذ الدروس المستفادة من تجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.1111	1.32349	9.973	.0000	1	اتفق

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور المصرف لديه دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (4) والتي تنص على " المصرف يأخذ الدروس المستفادة من تجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.1111) بانحراف معياري قدره (1.32349) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المصرف يستفيد من التجارب السابقة التي أجريت لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-أدنى فقرة في المحور المصرف لديه دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (1) والتي تنص على " المصرف ليس علي علم بتعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية وطلبها علي الخدمات المصرفية وفقا لمنظمات التمويل الدولية " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.7222) وانحراف معياري قدره (0.75190) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان المصرف لا يولي تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة واهميتها وفقا للمنظمات التمويل الدولية وذلك حسب إجابات الموظفين بالمصرف .

المحور الثاني: هل هناك معوقات خارجية أمام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig.)	الترتيب	الإجابة السائدة
1	ضعف الأطر القانونية والمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود تنظيم إداري واضح يحدد الصلاحيات والمسئوليات	2.2778	1.07406	8.997	.0000	5	لا اتفق
2	عدم وجود إدارات وهيئات تعمل علي تقديم المشورة للمصارف	2.6111	1.09216	10.143	.0000	3	لا اتفق
3	عدم وجود هيئات حكومية أو استثمارية تعمل بدور الوسيط والكفيل لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	2.2778	0.95828	10.085	.0000	6	لا اتفق
4	المعوقات التنظيمية مثل القوانين واللوائح	2.5000	1.20049	8.835	.0000	4	لا اتفق

5	الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة	2.0556	1.39209	6.265	.0000	7	لا اتفق تماما
6	استقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.0000	0.84017	15.149	.0000	1	لا اتفق /محايد/ اتفق
7	توجيهات وتعليمات المصرف المركزي	2.6667	1.13759	9.945	.0000	2	لا اتفق

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور هناك معوقات خارجية أمام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (6) والتي تنص على " استقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(3.0000)** بانحراف معياري صغير قدره (**0**.84017) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الإجابات قد تساوت في ثلاثة خيرات أي ان قد يكون قد من خطة العمل على استقطب الدعم الخارجي لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة دو العمل عليها.

-أدنى فقرة في المحور هناك معوقات خارجية أمام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (5) والتي تنص على " الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.0556) وانحراف معياري قدره (1.39209) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الأوضاع السياسية الاقتصادية ليس لها تأثير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك يرجع الى راي الموظفين داخل المصرف.

المحور الثالث: – هل هناك معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ت	**الفقرة**	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig.)	الترتيب	الإجابة السائدة
1	قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل	2.5556	1.14903	9.436	0.000	2	لا اتفق

	المصرف						
2	عدم وجود وحدات مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف	2.0000	1.08465	7.823	0.000	5	لا اتفق تماما/ لا اتفق
3	ارتفاع تكاليف التقييم والإشراف	2.8333	0.98518	12.202	0.000	1	محايد
4	النظم المالية والرقابية والمحاسبية بالمصرف	2.5556	1.14903	9.436	0.000	3	لا اتفق
5	متطلبات الالتزام بتطبيق اتفاقية بازل 2 وعدم قدرة المصرف على تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .	2.3333	0.76696	12.907	0.000	4	محايد

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور هناك معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (3) والتي تنص على " ا ارتفاع تكاليف التقييم والإشراف " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.8333) بانحراف معياري صغير قدره (0.98518) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان الإجابات كانت محايدة في الإجابة على هذا التساؤل أي ان الموظفون ليست لديهم رغبة في الافصاح عما اذا كانت ارتفاع التكاليف لعملية التقييم والاشراف فقد تكو غير متاحة بالمصرف.

-أدنى فقرة في المحور هناك معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت: الفقرة (2) والتي تنص على " عدم وجود وحدات مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره **(2.0000)** وانحراف معياري قدره (1.08465) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان الاجابات كانت متساوية في ثلاثة خيارات.

المحور الرابع: ما هي أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصرف لها؟

ت	**الفقرة**	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig.)	الترتيب	الإجابة السائدة
1	عدم القدرة علي تقديم ضمانات كافية في مثل هذه المشروعات	2.0000	0.97014	8.746	0.000	6	لا اتفق

2	عدم القدرة علي تقديم ضمانات كافية في مثل هذه المشروعات	2.2222	1.21537	7.757	0.000	2	لا اتفق تماما
3	عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات	3.3889	0.69780	20.604	0.000	1	محايد
4	عدم القدرة علي التفاوض أثناء لتعثر وعدم القدرة علي السداد	2.1111	0.96338	9.297	0.000	5	لا اتفق
5	ضعف المراكز المالية لأصحاب هذه المشروعات	2.2222	0.87820	10.736	0.000	3	لا اتفق
6	صعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات	1.9444	0.72536	11.373	0.000	7	لا اتفق
7	ضعف الهياكل التمويلية لهذه المشروعات	2.2222	0.73208	12.878	0.000	4	لا اتفق

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصرف لها كانت: الفقرة (3) والتي تنص على " عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.3889) بانحراف معياري صغير قدره (0.697800) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الإجابات كانت محايدة في الإجابة على هذا التساؤل أي ان الموظفون ليست لديهم رغبة في الافصاح عن عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات والتي اذا لم تك موجودة تحد من تمويل المصرف لهذه المشروعات.

-أدنى فقرة في المحور أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصرف لها كانت: الفقرة (6) والتي تنص على " صعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.2222) وانحراف معياري قدره (0.73208) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان اغلب الموظفين غير متفقين مع ان هناك صعوبة في التعامل هذه المشروعات.

المحور الخامس: العقبات السياسية والاجتماعية والثقافية

ت	**الفقرة**	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig.)	الترتيب	الإجابة السائدة
1	الانقسام الداخلي للدولة له	1.2222	0.42779	12.121	0.000	9	لا اتفق تماما

	تأثير كبير على عملية التمويل لمشاريع التنمية المستدامة						
2	عدم الثبات في السياسات العامة للدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية تساهم في عدم تمويل مشاريع التنمية المستدامة	1.2778	0.46089	11.762	0.000	8	لا اتفق تماما
3	يوجد تمييز في المصارف على أساس قبلي وجهوي في منح التمويل بمشاريع التنمية الشاملة	2.7222	1.17851	9.800	0.000	4	محايد
4	عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الامنية التي تشهدها البلاد وماله من اثر سلبي في عملية تمويل مشاريع التنمية المستدامة	1.3889	0.60768	9.697	0.000	7	لا اتفق تماما
5	نتعرض لضغوط من جهات عليا في عملية منح القروض لمشاريع التنمية المستدامة لغير مستحقيها	2.2778	0.95828	10.085	0.000	2	محايد
6	عدم تفهم الجهات الخارجية (طالبي التمويل) لقوانين المصارف وقراراته يولد خلافات في التعامل معهم ويشكل ضغط على ادارة المصرف	2.0556	0.72536	12.023	0.000	5	لا اتفق
7	تعرض ادارة المصرف لضغوط اجتماعية من الراغبين في الحصول علي قروض الخاصة بمشاريع	2.7778	1.21537	9.697	0.000	3	اتفق

	التنمية المستدامة						
8	الانقسام الداخلي للدولة له تأثير كبير على عملية التمويل لمشاريع التنمية المستدامة	1.7222	0.57451	12.718	0.000	6	لا اتفق
9	عدم الثبات في السياسات العامة للدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية تساهم في عدم تمويل مشاريع التنمية المستدامة	3.0000	0.97014	13.120	0.000	1	محايد

يتضح من الجدول السابق:

- أعلى فقرة في المحور العقبات السياسية والاجتماعية والثقافية كانت: الفقرة (1) والتي تنص على " عدم الثبات في السياسات العامة للدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية تساهم في عدم تمويل مشاريع التنمية المستدامة " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.000) بانحراف معياري قدره (0.97014) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الإجابات كانت محايدة في الإجابة على هذا التساؤل أي ان ثبات السياسات العامة للدولة سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية قد تكون غير ثابته.
- أدنى فقرة في المحور العقبات السياسية والاجتماعية والثقافية كانت: الفقرة (1) والتي تنص على " الانقسام الداخلي للدولة له تأثير كبير على عملية التمويل لمشاريع التنمية المستدامة " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.4242) وانحراف معياري صغير نسبيا قدره (1.00095) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان اغلب الموظفين غير متفقين مع عدم وجود انقسامات داخلية تؤثر وتعتبر عقبة سياسية واجتماعية تقف في سبيل تمويل هذه المشروعات.

المحو السادس: ما مدي اتفاقك مع المقترحات التالية لعلاج معوقات تمويل المصارف للمشروعات الصغرى والمتوسطة

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig.)	الترتيب	الإجابة السائدة
1	تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى وفحص الجدارة وفحص الحسابات المالية	1.5000	0.61835	10.292	0.000	6	لا اتفق تماما
2	إنشاء مركز للمعلومات خاص	1.8889	0.83235	9.628	0.000	5	لا اتفق تماما

	لتوفير المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة						
3	تطوير مساهمة الدولة والقطاع الخاص لإنشاء هيئات وصناديق تعمل على ضمان الإقراض الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.1667	1.09813	8.371	0.000	1	لا اتفق تماما
4	تطوير الخدمات المصرفية وإنشاء وحدات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	1.9444	1.05564	7.815	0.000	4	لا اتفق تماما
5	مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.0000	1.18818	7.141	0.000	3	لا اتفق تماما
6	الاستعانة بالخبرات الإقليمية والدولية لتطوير أساليب وطرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.0556	1.25895	6.927	0.000	2	لا اتفق تماما

يتضح من الجدول السابق:

-أعلى فقرة في المحور ما مدي اتفاقك مع المقترحات التالية لعلاج معوقات تمويل المصارف للمشروعات الصغرى والمتوسطة

كانت: الفقرة (3) والتي تنص على " تطوير مساهمة الدولة والقطاع الخاص لإنشاء هيئات وصناديق تعمل على ضمان الإقراض الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.1667) بانحراف معياري صغير قدره (1.09813) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان مقترح انشاء هيئات وصناديق مساهمة م الدولة والقطاع الخاص ليس لديه صدي كبير عند الموظفين حيث كانت لا تتنق مع المقترح وربما يرجع ذلك الى ان سياسة المصرف تعتمد على التجارب السابقة ولم يسبق القيام بهذه الخطوة في مصارف مشابهة.

- أدنى فقرة في المحور ما مدي اتفاقك مع المقترحات التالية لعلاج معوقات تمويل المصارف للمشروعات الصغرى والمتوسطة

كانت: الفقرة (1) والتي تنص على " تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى وفحص الجدارة وفحص الحسابات المالية " حيث احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.5000) وانحراف معياري صغير نسبيا قدره (0.61835) ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ان اغلب الموظفين غير متفقين تماما مع مقترح تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى وفحص الجدارة وفحص الحسابات المالية.

أهم نتائج الدراسة بالنسبة للمصرف الزراعي:

1-ان المصرف يأخذ الدروس المستفادة من تجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2-ان المصرف لا يعمل على تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية وطلبها على الخدمات المصرفية وفقا لمنظمات التمويل الدولية.

3-يعمل المصرف على استقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أي ليس هناك معوقات خارجية امام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات.

4-من خلال إجابات الموظفين اتضح ان الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة ليس لها تأثير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5-المصرف غير ملتزم بتطبيق اتفاقية بازل وهو غير قادر على تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6-عدم رغبة الموظفين في الافصاح عن عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات.

7-اغلب الموظفين غير متفقين مع ان هناك صعوبة في التعامل هذه المشروعات.

8-عدم الثبات في السياسات العامة للدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية تساهم في عدم تمويل مشاريع التنمية المستدامة

9-اغلب الموظفين غير متفقين مع عدم وجود انقسامات داخلية تؤثر وتعتبر عقبة سياسية واجتماعية تقف في سبيل تمويل هذه المشروعات.

10-العمل على تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية وطلبها علي الخدمات المصرفية وفقا لمنظمات التمويل الدولية.

11-الموظفين مع مقترح تطوير مساهمة الدولة والقطاع الخاص لإنشاء هيئات وصناديق تعمل على ضمان الإقراض الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

12-اغلب الموظفين غير متفقين تماما مع مقترح تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى وفحص الجدارة وفحص الحسابات المالية.

نلاحظ ان المصرفين متفقين على اغلب النتائج وهذا يرجع الى ان السياسة العامة المستخدمة واحدة كلا المصرفين.

- التوصيات:

13-تقديم التمويل الكافى من خلال تحفيز المصارف على الإقراض بفترات سماح مقبولة وأسعار فائدة مميزة .

14-ضرورة توفير غطاء نظام قانوني يحمي المصارف .

15-تفيير التدريب للكوادر العاملبة في هذه المشروعات وتشجيع ودعم الابتكار والتوسع في مراكز التدريب .

16-يجب على المصرف التعريف بمفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية وطلبها على الخدمات المصرفية وفقا لمنظمات التمويل الدولية.

17-يجب على المصرف أن يأخذ الدروس المستفادة من تجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

18-يجب ان تكون للمصرف خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع :

1 قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم 472 لسنة 1377و.ر 2009 مسيحي بتقرير بعض الأحكام في شان المشروعات الصغرى

2-العجيلي عبدالسلام البرينى.(1997 .) دور مصرف التنمية كأداة تمويل للمشاريع الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية. دور المؤسسات والأسواق المالية في اعادة هيكلة الاقتصاد الليبي (الصفحات 177-129) بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية

3- مؤتمر علمي بعنوان : المشروعات الصغرى والمتوسطة : الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة / جامعة سبها ، مارس 2017 ، مدينة مروق.

4- عبدالله امحمد شامية. (2016 .)المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي.

5- السهلاوي ، خالد بن عبدا لعزيز (2001) "معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية" ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني، ص ص 303 - 335 .

6- أبو الفحم ، زياد ، (2009)دور المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، الطبعة الأولي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة

7- . ابو جزر ، فوزي ،(2006)المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين ، ورقة بحثية مقدمة إلي مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين.

8البدري ، عبدالقادر انويجي ،(2006)واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا – دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، ليبيا.

9بوفرنة ، فاخر مفتاح (2006) "محددات الهيكل التمويلي للشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية

10- مفتاح ، أميرة علي (2008) "معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة " دارسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية والصناعية بشعبية بنغازي " رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة والتنظيم ، أكاديمية الدارسات العليا ، بنغازي .

11- البرانى،سليمان احمد الوريدي احمد عبد الرحمن2019(2019)معوقات تمويل المشروعات الصغيرة فى ليبيا، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي حول دور ريادة الاعمال فى تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ف الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته.

12- سويكر ، محمد و سعداني ،سميرة (2022) معوقات اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مجلة ابحاث ودراسات التنمية، (المجلد(09) العدد(1) ص.ص20- 36

13- ابوخشيم ، والمناعى(2015) المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها فى التنمية الاجتماعية، ورقة بحثية منشورة فى مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية بجامعة الزيتونة السنة الثالثة ،مايو 2015م.

14- البكورى ،البوسيفى (2015) النظام الضريبي الليبى واثره على الاستثمار فى المشروعات الصغرى والمتوسطة ورقة بخثية منشورة بالمؤتمر العلمى حول المشروعات الصغرى والمتوسطة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بنى وليد عدد خاص بالمؤتمر.